وجهات السياسة التركية تجاه المنطقة العربية بعد عام 2002

م.م. احمد محمود عبد المجيد[*]

الملخص:-

يعد وصول حزب العدالة والتنمية الى السلطة في تركيا عام 2002 نقطة تحول مهمة في تركيا والمنطقة بأجملها، فالتحولات العميقة التي شهدتها السياسة الخارجية التركية في عهد حكومة حزب العدالة والتنمية وجدت تطبيقا حيا على أرض الواقع ،اذ أخذت تميل نحو الشرق مع عدم فقدان أملها بالغرب من خلال سعيها الدؤوب للانضمام الى الاتحاد الأوربي،وان انغماس تركيا في المنطقة العربية بشكل أكثر عمقا من السابق ،لاسيما بعد اندلا ع الثورات العربية،مما سيجعل من مسألة ابتعادها عن شؤون المنطقة أمرا في غاية الصعوبة ،لأنها تعي بأن الانسحاب من المنطقة حتى لو قبلت عضويتها في الاتحاد الأوربي سيضر بالمصالح التركية الاستراتيجية والسياسية.

المقدمة :

شكل وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في تركيا نقطة تحول ليس في تركيا فحسب وإنما في المنطقة بأجملها ، وحداً فاصلاً بين تاريخ مضى وحاضر قادم، فالتحولات العميقة التي شهدتها السياسة الخارجية التركية والتي رسم خطوطها العريضة وزير الخارجية الحالي (أحمد داوود اوغلو) والتي وجدت تطبيقاً حياً على أرض الواقع من قادة حزب العدالة والتنمية تبين لنا بوضوح ان البوصلة التركية أخذت تميل نحو

[*]كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين.

الشرق مع عدم فقدان املها بالغرب حيث ستواصل سعيها الدؤوب للانضمام إلى الاتحاد الأوربي .

بلورت تركيا مع ميلانها نحو الشرق سياسة جديدة أرادت بها ان تعيد وجودها في مناطق تأثيرها الطبيعية وساحات نفوذها الحقيقية وهي المنطقة العربية التي ربطتها معها علاقة وشائج استمرت لأكثر من 400 عام كانت فيها السيطرة التركية(العثمانية) هي الغالبة على مقدرات وشعوب المنطقة ، لكن وضع اليوم يبدو مختلفاً فشعوب المنطقة نالت استقلالها منذ أكثر من نصف قرن ، وما عادت ترضى سوى بعلاقات تعاون واحترام متبادل وليس سيطرة واستعباد ، وهذا ما باتت تدركه تركيا التي احست بالحاجة الماسة إلى العيش في محيط مستقر ، وهذا ما يستدعي منها التخلص من أرث المشكلات التي وترت علاقاتها مع دول جوارها الإقليمي ، وان تكون على مسافة واحدة من كل جيرانها بغض النظر عن انتماءاتهم الإيديولوجية والعرقية والدينية والمذهبية، وان تعيد تعريف نفسها بكونها ليس جسراً لعبور الآخرين وانما بلداً يكون هو صاحب المبادرة ونقطة جذب للآخرين.

ان سياسية تصفير المشكلات مع دول الجوار الإقليمي لم تستمر طويلاً ، إذ مع دخول المنطقة العربية مرحلة الثورات والانتفاضات المسلحة تغيرت مفاصل السياسة التركية تجاه المنطقة من الانفتاح والشراكة إلى التدخل والتنسيق مع الدول الغربية التي ترسم مخططات للمنطقة لا أحد يعلم لحد الآن مدياتها ومآلاتها الحقيقية، وهذا ما ستقوم عليه فرضية هذا البحث،وقد اعتمد البحث على منهجين المنهج التأريخي والتحليل النظمي كون طبيعة الموضوع تجمع بين سرد الاحداث التاريخية وتحليلها سياسيا وبيان ترابطها بالموضوع المبحوث عنه،وفي ضوء هذه الفرضية والمنهجية تحددت هيكلية البحث على ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : المنظور التركي للمنطقة العربية

المبحث الثاني : القضايا الأساسية في السياسة التركية تجاه المنطقة العربية

المبحث الثالث : مستقبل السياسة التركية تجاه المنطقة العربية .

المبحث الأول : المنظور التركي للمنطقة العربية

منذ إعلان الجمهورية التركية الحديثة عام 1923 وانتهاجها النهج العلماني، افترقت السبل بين العرب والأتراك ، حيث اتبعت تركيا خطوات متسارعة في توجهها نحو الغرب، وكانت سياسة التغريب هي طريقها الرسمي والمعلن لتحصين جمهوريتها العلمانية الموالية للغرب ، والعضو في حلف الناتو وأدارت ظهرها إلى الشرق الأوسط ، بالمقابل استكانت الدول العربية إلى النظرة الايديولوجية في علاقاتها مع تركيا ذات التوجه العلماني وحالت هذه النظرة دون مواكبة التطورات والتغيرات في هذا البلد المهم بالمنطقة والمؤثر فيها بشدة، وبالتالي اختزلت سياسات تركيا الداخلية والإقليمية في إطار آني وضيق سلفاً ، ومع تولي (حزب العدالة والتنمية) ذي الجذور الإسلامية السلطة في تركيا في عام 2002 ، وتعزيز حضوره السياسي والمعنوي داخل المجتمع التركي ، فقد بدأ يظهر ميل تركي للاهتمام بمنطقة الشرق الأوسط وبالأخص (المنطقة العربية) ، لأن العرب يشكلون شطراً كبيراً من تلك المنطقة جغرافياً وبشرياً وتاريخياً وثقافياً ، وكذلك يمكنهم اي العرب تسهيل عودة تركيا إلى توازنات المنطقة أو عرقلتها.(1) فضلاً عن ذلك نلاحظ بان المعطيات السياسية القائمة تشير إلى تحسن العلاقات التركية – العربية ، ودور إقليمي تركي متبلور وظاهر الملامح أخذ يتعاظم بمرور الوقت في المنطقة ، كانتخاب رئيس الجمهورية التركية رئيساً للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري في منظمة الدول الإسلامية ، ومن ثم أصبحت تركياً عضواً مراقباً في جامعة الدول العربية.(2)

تعد المنطقة العربية بنظر تركيا وبالذات (الخليج العربي) من المناطق المهمة في العالم من الناحيتين الإستراتيجية والاقتصادية،لما تمتلكه المنطقة من موارد نفطية وإمكانات اقتصادية كبيرة ، جعلت دول العالم تتجه نحو تلك المنطقة من خلال تعزيز علاقاتها السياسية والاقتصادية والأمنية ،وتعد تركيا من الدول التي بدأت تطور علاقاتها

مع دول المنطقة، لاسيما بعد وصول حزب العدالة والتنمية للسلطة في تركيا وانفتاحه على دول العالم الإسلامي والعربي.(3)

يأتي الاهتمام التركي بالمنطقة العربية ضمن السياسات التركية الجديدة التي حرصت فيها قيادات الحكومة التركية على تبني رؤية مختلفة نوعياً في علاقات تركيا الخارجية في الدوائر المختلفة،ولاسيما الدائرة الشرق أوسطية،وأبرز ما تضمنته تلك السياسة العناصر التالية: (4)

1. ضرورة تنشيط الدور التركي في المنطقة بما يتجاوز حدودها المباشرة.
2. تغليب أسلوب الحوار السياسي والمبادرات الدبلوماسية في معالجة الأزمات ورفض سياسات العزل والحصار وتشجيع سياسات الانخراط الإيجابي .
3. الاهتمام بالمدخل الاقتصادي لمعالجة الأزمات وتعزيز الاعتماد المتبادل بين اقتصادات المنطقة.
4. ضرورة الحفاظ على وحدة الكيانات القائمة وطابعها المتعدد في إطار تعزيز التعايش الثقافي .
5. أهمية التنسيق الأمني ورفض سياسات المحاور ، وتأكيد مفهوم الأمن للجميع .

أما بواعث الاهتمام والتحرك التركي إزاء العالم العربي ، فيمكن إجماله في دوافع داخلية وخارجية نوجزها بالآتي :-

أولاً : الدوافع الداخلية :-

تتمثل في وصول حزب العدالة والتنمية ذو التوجه الإسلامي المعتدل للسلطة ، لذا فان تلاقيه مع العرب ليس غريباً ، خاصة وان الحزب يؤكد على الهوية الإسلامية لتركيا ويثمن التاريخ الطويل المشترك مع الدول العربية والإسلامية.(5)

وهنا يسعى صانعو السياسة الخارجية التركية إلى تهيئة الأرضية المناسبة لإقامة حوار سياسي ومشاورات بين تركيا وزعماء الدول الشرق أوسطية ، ولهذا عملت تركيا في هذا الجانب على تأسيس المنتدى التركي – العربي لتعزيز التعاون مع جامعة الدول العربية من اجل رفع الحواجز النفسية والأحكام المسبقة التي وقفت أمام طريق الحوار البناء بين الطرفين ، كذلك أطلقت تركيا مشروع (تحالف الحضارات) والذي أصبح مؤسسة بدأت عملها عام 2005 ضد التعصب والاستقطابات وسوء التفاهم وإيجاد قواسم مشتركة بين الحضارات ، بالإضافة إلى تأكيد التعاون الاقتصادي مع الدول العربية ليكون أحد أسس السلام والاستقرار في المنطقة ، خاصة وان العالم يعيش على قاعدة الاعتماد المتبادل .(6)

ثانياً : الدوافع الخارجية :–

تتمثل تلك الدوافع بظهور ثلاث نقاط ضغط خارجية حاسمة تدعم إعادة تقويم السياسة الخارجية التركية إزاء العالم العربي:

1. الركود في العلاقات التركية مع الاتحاد الأوربي .
2. تغير المشهد السياسي في منطقة الشرق الأوسط .
3. تزايد التوترات حول إمدادات الطاقة في الجوار التركي .

فيما يخص الركود في العلاقات التركية مع الاتحاد الأوربي ، نجد ان هناك تعثر في الحوارات حول قبول عضوية تركيا في الاتحاد الأوربي ،على الرغم من الإصلاحات الداخلية والخارجية التي قدمها رئيس الوزراء التركي (رجب طيب اردوغان) منذ عام 2003 ، في حين تذهب مزاعم دول الاتحاد الأوربي إلى وجود تقصير يحول دون تحقيق تركيا لمعايير كوبنهاجن* مثل عدم تطابق الثقافات،وتوزيع جغرافية تركيا بين قارتي أسيا وأوربا وعدم تطبيق بنود حقوق الإنسان العالمية بخصوص القوميات غير التركية وعدم منحهم حقوقهم الثقافية الكاملة،فضلاً عن هواجس من طبيعة النظام السياسي التركي الذي تهيمن عليه المؤسسة العسكرية،ذلك لقيام الجيش بأقالة مجالس

نيابية جاءت وفق انتخابات ديمقراطية ، بما يثير الشكوك الأوربية حول مصداقية حكومة (انقرة) والتزاماتها بشأن عضوية الاتحاد الأوربي .(7)

أما بخصوص تغير المشهد السياسي في منطقة الشرق الأوسط والذي كان السبب الأهم في انفتاح تركيا على العالم العربي، حيث نجم عن احتلال الولايات المتحدة الأمريكية للعراق عام 2003 ، عواقب جيوسياسية غير مرغوبة ، حيث أصبحت إيران قوة لايستهان بها في المنطقة.(8)

هذه الديناميكيات الإقليمية الجديدة في المنطقة قدمت فرصاً لتركيا ليس من خلال فتح أسواق جديدة مربحة كأعادة بناء العراق فحسب ، وإنما قدمت فرصة لتطرح نفسها مفاوض وصانع سلام إقليمي رئيسي .

أما بخصوص التوترات والمخاوف الجارية بشان الطاقة بين المجهزين والمستهلكين في ظل القلق الأوربي من عودة الرغبة الروسية لتوسيع قوتها الإقليمية ، فأن تركيا قدمت نفسها كطريقاً محايداً لنقل الطاقة لضمان تحقيق الاستقرار في اسواق الطاقة من خلال تنويع علاقاتها واحتياجاتها منها.

ان هذه التطورات فرضت على تركيا ان تجري تحولاً جذرياً في سياساتها الخارجية وبالذات مع دول الجوار العربي والتي اسماها وزير خارجيتها (احمد داوود أوغلو) سياسة تصفير المشكلات ** مع كل جاراتها، والتي بموجبها تسعى تركيا لخلق موازنة ما بين الحصول على عضوية الاتحاد الاوربي وعلاقاتها مع الولايات المتحدة والناتو من جهة، وسعيها لايجاد حضور فاعل وملموس في منطقة الشرق الاوسط لحل النزاعات الإقليمية جميعها.

المبحث الثاني :القضايا الأساسية في السياسة التركية تجاه المنطقة العربية

يمكن ايجاز ابرز هذه القضايا فيما يأتي :

أولاً : الموقف التركي من الحرب على العراق عام 2003 .

اختلف الموقف التركي من الحرب على العراق عام 2003 ، عن موقفها من حرب عام 1991 ، الذي أيدت فيه التحالف الدولي الذي قادته الولايات المتحدة الأمريكية ضد العراق وما ترتب عليه من آثار سلبية على الاقتصاد التركي (9).

ان الموقف التركي من الحرب الأمريكية على العراق عام 2003 تميز بالازدواجية ، بين سعي الحكومة التركية لحل الأزمة دون اللجوء للحرب وبين موقفها المساند للولايات المتحدة بعد انتهاء الحرب ، حيث أعلنت تركيا رفضها شن الحرب على العراق وهذا ما عبر عنه قرار البرلمان التركي في 1/3/2003 الرافض لنشر 60 الف جندي أمريكي على الحدود التركية العراقية لفتح جبهة من شمال العراق (10).

وهو الموقف الذي قوبل بالثناء والتقدير من قبل الدول العربية والإسلامية الرافضة للحرب، فضلاً عن ذلك قيام الرئيس التركي (عبد الله غول) بجولة شملت أربعة دول عربية إقليمية مهمة، وهي مصر والسعودية وسوريا والأردن ، والتي تم بموجبها مناقشة الأزمة العراقية وضرورة الخروج بموقف إقليمي موحد إزاءها (11). وقد أرادت تركيا بذلك توفير غطاءاً سياسياً إقليميا لموقفها من الحرب ، خشية اتخاذها موقفاً منفرداً مضاداً للولايات المتحدة ، بما يترتب عليه ردود فعل انتقامية تضر بالمصالح التركية . وقد حددت الحكومة التركية جملة معطيات استندت عليها في موقفها من الحرب وهي : (12) .

1. منع إقامة دولة كردية مستقلة في شمالي العراق ، لأن ذلك يشجع أكراد تركيا على الاحتذاء بأشقائهم في العراق .
2. ان يكون العرب والأكراد والتركمان عنصراً مؤسساً في الدستور العراقي الجديد .
3. على الولايات المتحدة الأمريكية تقديم تعويضات عن الخسائر التي سيتكبدها الاقتصاد التركي جراء هذه الحرب ، والتي اتفق بموجبها على منح تركيا قروضاً مباشرة بقيمة(74) مليار دولار ، وهبة بقيمة (6) مليارات دولار مع شطب ديونها العسكرية التي تصل الى نحو (4) مليارات دولار .

4. رفض سيطرة الأكراد او السماح لقواتهم من دخول الموصل وكركوك والمناطق التي تتمركز فيها آبار النفط ، فضلاً عن عدم تسليحهم من قبل الولايات المتحدة .

ان الموقف التركي بعدم المشاركة في الحرب الأمريكية على العراق لم يدم طويلاً بعد الاحتلال الأمريكي والإطاحة بالنظام السياسي السابق،وخصوصاً بعد صدور القرار رقم (1511) في عام 2003 ، حيث أعلنت تركيا استعدادها للمشاركة في القوات متعددة الجنسية لحفظ الأمن والاستقرار في العراق ، من خلال ارسال (10) الاف جندي تركي قابل للزيادة تكون مهمتها المساعدة في حفظ الامن والاستقرار وتقديم الخدمات الإنسانية وكان هدف الحكومة التركية من إرسال تلك القوات ، هو ان يصبح للجيش التركي في العراق كلمة في مواجهة اكراد العراق و بإقامة دولة كردية مستقلة في شمال البلاد ، وهو ما كانت تخشاه تركيا من عدم مشاركتها في الحرب على العراق،والذي يأتي نتيجة لحقيقتين هما : (13)

1- ان المنطقة الجغرافية لتواجد أكراد العراق محاذية للمنطقة الجغرافية التي يتواجد فيها أكراد تركيا .

2- ان أكراد العراق قضوا شوطاً كبيراً في سبيل تجسيد هويتهم الثقافية وشخصيتهم القومية ، وصولاً إلى تشكيل حكومة مستقلة وانتخاب برلمان وما إلى ذلك من مؤسسات الدولة .

يضاف إلى تلك الحقيقتين المخاوف الأمنية التركية التي تترتب على احتلال العراق من حيث إلغاء*** سياسة الخطوط الحمراء ، التي كانت سارية المفعول في شمال العراق والتي منح لتركيا بموجبها الحق في الدخول والخروج من شماله، استناداً إلى الاتفاقية التي عقدتها الحكومة التركية مع نظريتها العراقية قبل الاحتلال (14).

ترى تركيا بأن أمنها القومي مرتبط بدرجة كبيرة حول ما سيحدث في العراق، وما هي مكاسب الأكراد من تلك الأحداث ، وربما يجر المنطقة المأهولة بالأكراد في إيران وتركيا إلى حالة من عدم الاستقرار بسبب نشوب صراعات عبر الحدود بين

العراق وتركيا ، والعراق وإيران ، وتركيا وايران ، ولهذا نجد بأن تركيا تنظر بحزم تجاه هوية الحدود العراقية ، ولا ترضى الا بحكومة مركزية قوية داخل العراق ، ادراكاً منها بأن منح الأكراد حكماً إقليمياً هو بمثابة خطوة نحو تفتيت العراق وبالتالي استقلال الأكراد (15) .

إلى جانب المسألة الكردية تبرز لنا الورقة التركمانية ، التي تحاول بموجبها تركيا تنفيذ سياستها في العراق وفي المنطقة المحيطة ، حيث تحاول الحكومة التركية تقوية العلاقات مع الأقلية التركمانية لكسبها عبر فتح مراكز لتعليم اللغة التركية في كركوك ، والدعوة لإشراك تلك الأقلية في التشكيلة الوزارية للحكومة العراقية .(16)

ان ثوابت الإستراتيجية التركية تجاه العراق بعد الاحتلال الأمريكي بالآتي : (17).

1. الحفاظ على وحدة الأراضي العراقية ،لأن تقسيم العراق يفتح الباب لتقسيم الدول المجاورة بما فيها تركيا .
2. تطور الاحداث السياسية في العراق شجع تركيا على المطالبة بمنح الأقلية التركمانية حقوقاً ثقافية ، وتم تأكيد ذلك في الدستور العراق الجديد
3. . الحيلولة دون قيام عراق قوي ، لما له من اثار وتهديدات مستقبلية على تركيا.
4. عدم السماح لإيران بممارسة اي نفوذ داخل العراق .

ثانياً :- الموقف التركي من عملية التسوية العربية – الإسرائيلية .

تأرجح الموقف التركي من الصراع العربي – الإسرائيلي مابين قطبي الصراع – بعداً او قرباً ، وفقاً لمجموعة من الأسباب تعود بالأساس إلى المصالح الإقليمية التركية التي ترتبط بصورة كبيرة بالمصالح الأمريكية والإسرائيلية ، ففي البداية وقفت تركيا الى جانب العرب في الأمم المتحدة ضد قرار تقسيم فلسطين عام 1947 ،وكذلك موقفها المؤيد للعرب في الأمم المتحدة خلال حربي (1967 و 1973) الداعي الى الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي العربية. غير ان الموقف التركي شهد بعض التغيير

منذ تسعينات القرن الماضي ، وبالتحديد بعد اتفاق (اوسلو) في أيلول 1993 ، الذي عقد بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل ، والذي بموجبه اعترفت المنظمة بإسرائيل(18) . حيث شاركت تركيا في محادثات السلام العربية – الإسرائيلية منذ عام 1992 لاسيما المتعلقة بالنمو الاقتصادي والمياه والحد من التسلح والقضية الفلسطينية ، وقد حاولت تركيا بسياستها هذه إثبات حضورها في المنطقة العربية او احياء أدوارها السابقة ، كونها لها تاريخ مشترك مع شعوب المنطقة نظرا لما تحظى به من تأييد إسرائيلي وأمريكي . لكن الحضور التركي في السياسات الشرق اوسطية لم يكن ابداً بالوضوح الذي كان عليه اثناء ازمة غزة أواخر عام 2008 . (19)

ان الموقف من قضية التسوية وبالذات فيما يخص مسألة الوساطة بين اطرافه يعود إلى جملة معطيات ساهمت في تعزيز الدور التركي في منطقة الشرق الأوسط من بينها : ان الوقائع الملموسة تكشف لنا عدم قدرة القوى الإقليمية أو الدولية من لعب دور الوسيط في حل او تسوية الصراع منذ انهيار عملية (اوسلو) وفشل الولايات المتحدة في إعادة اطلاق عملية سلام جديدة بها ، وحتى التوسع الشكلي في إطار الوساطة التي تقوم بها اللجنة الرباعية ، وبالنسبة لجهود الاتحاد الأوربي المباشرة وغير المباشرة في حل القضية من خلال مشروع الشراكة (اليورو– متوسطية) او ما يعرف حالياً (بالأتحاد من اجل المتوسط) فأنها باءت بالفشل ايضاً ، خاصة وأن سياسة الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة المنحازة لإسرائيل ومقاطعة حركة حماس الفلسطينية وفرض عقوبات عليها، قيدت من قدرتهما على الحركة والوساطة في عملية السلام .

اما على صعيد فشل الأطراف الإقليمية في حل الصراع العربي – الإسرائيلي ، فقد شهدت السنوات الأخيرة تراجعاً ملحوظاً في ادوار كل من السعودية ومصر ، وفشل الجهود العربية في تحقيق وحدة الصف الفلسطيني ، كذلك يمكننا الاشارة الى مسألة تركية داخلية دفعت او أعطت قوة للوساطة التركية في القضايا الشرق أوسطية وهي فلسفة السياسة الخارجية التركية الجديدة المتمثلة بـ (نظرية العمق الإستراتيجي)**** التي نظر لها وزير الخارجية التركي (احمد داوود اوغلو) من حيث إنهاء المشاكل مع دول الجوار ، فضلاً عن مصادر الدعم الاقتصادي الداخلي لتركيا

وصعود لاعبين في مجال الأعمال ، لديهم اهتمام بالسياسة الخارجية وتعطشهم لأسواق الشرق الأوسط (20).

تلك المعطيات والوقائع افسحت المجال اما تركيا لملئ الفراغ الواضح بخصوص الوساطة بين أطراف الصراع العربي – الإسرائيلي ، وهذا ما كان واضحاً في الموقف التركي من الحرب الإسرائيلية على غزة أواخر العام 2008 ، وكذلك الوساطة التركية في عملية السلام الإسرائيلية – السورية .

1- الموقف التركي من الحرب على غزة .

اتخذ الموقف التركي منحى مختلفاً ازاء الحرب الإسرائيلية على غزة ، حيث وجه رئيس الوزراء التركي اردوغان منذ اليوم الأول للاعتداء على غزة ادانة شديدة إلى إسرائيل ، واستمر بمهاجمتها بعنف ووصل هذا الموقف الى ذروته في المنتدى الاقتصادي العالمي في (دافوس) بسويسرا عام 2009 حيث غادر رئيس الوزراء التركي الاجتماع بسبب انزعاجه بعد مناقشة حامية مع الرئيس الإسرائيلي (شيمون بيريز) (21) وقد سبق هذا الموقف ، تحرك تركيا من خلال طرح نفسها كوسيط لحل الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي ، والذي تمثل بمحاولتين (22) :

المحاولة الأولى :– خلال مرحلة ما بعد اسر حركة حماس للجندي الإسرائيلي (جلعاد شاليط) ، في يونيو 2006 .

المحاولة الثانية :– كانت خلال عملية (الرصاص المصبوب) ، والتي قامت بها اسرائيل ضد قطاع غزة بين شهري ديسمبر 2008 ويناير 2009 .

2- الوساطة التركية في مفاوضات السلام الأسرائيلية – السورية .

اظهرت تركيا اهتماماً كبيراً بلعب دور الوسيط بين سوريا واسرائيل منذ عام 2004 ، وقد استطاعت ان تحقق حراكاً على المسار السوري – الإسرائيلي من خلال رغبة وثقة الطرفين في اشراك تركيا في اي جهود لتحقيق السلام ، وهذا ما ابداه رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق (ايهود اولمرت) اثناء زيارته الى انقرة عام 2007 ، ولكون

تركيا الدولة المسلمة الوحيدة في المنطقة التي لها علاقات قوية مع إسرائيل في المجالين الدبلوماسي والتجاري ، وكذلك الرؤية السورية الداعمة للوساطة التركية في عملية السلام مع إسرائيل النابعة من أهداف دمشق المزدوجة بخصوص تقوية موقفها من اسرائيل ، وايجاد تحالفات موازية لتحالفها مع ايران لوجود نقاط خلاف رئيسية مع الأخيرة بشأن سياستها في العراق ،وتقدر سوريا قدرة تركيا كوسيط مع الغرب وقدرتها على دعم الاندماج الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط (23).

لذا فأن الموقف التركي من التسوية العربية – الإسرائيلية سواء فيما يتعلق بالصراع الفلسطيني – الإسرائيلي او عملية السلام الإسرائيلية– السورية ، يؤكد ان الحضور التركي حقق نجاحات وان كانت محدودة ، الا انها عبرت عن جملة معطيات تعكس تغير نمط السلوك التركي تجاه القضية الفلسطينية من السلبية إلى الايجابية ، ومن رد الفعل الى المبادرة ، وانتهاء سياسة الحياد التي كانت احد القواعد التي تستند عليها سياستها ازاء المنطقة حتى قبل تسعينيات القرن الماضي ، وقد اثبت الموقف التركي من الحرب الإسرائيلية على غزة ، بأن حكومة انقرة ليست حصان طروادة للغرب، وان هذه الحقيقة ظهرت على سبيل المثال من خلال الثقة التي أوليت لحكومة انقرة بخصوص تحركها إزاء الأزمة السياسية التي مرت بها لبنان قبل الانتخابات الرئاسية او دورها كوسيط بين حركة حماس ومصر من جهة وسوريا ومصر من جهة أخرى . أما بخصوص الوساطة التركية من الصراع العربي – الإسرائيلي ومدى قدرتها على أطلاق مبادرة لحل الصراع ، فأن تركيا بحكم علاقاتها مع طرفي الصراع تستطيع التعاون والتنسيق مع مصر والسعودية وإيران كأطراف أساسية في المنطقة لإطلاق مبادرة تدعمها الأمم المتحدة لحل الصراع او قيام تركيا بتأسيس مبادرة أوربية للشرق الأوسط بالتعاون مع الاتحاد الأوربي تهدف إلى إعادة حقوق الفلسطينيين (24) .

ثالثاً :– علاقات تركيا الاقتصادية مع المنطقة العربية

منذ فوز حزب العدالة والتنمية في الانتخابات النيابية التركية في عام 2002، وتطبيق حزمة من الإصلاحات الاقتصادية (25) ، وعجلة الاقتصاد التركي في تقدم

مستمر ، وهذا ما تدلل عليه المؤشرات الاقتصادية الداخلية ، حيث ارتفع معدل الدخل القومي خلال السنوات الخمس الأولى من حكم هذا الحزب من (123) مليار دولار إلى (300) مليار دولار ، اما معدل الدخل الفردي فقد ارتفع هو الآخر من (2105) دولار إلى (5375) دولار سنوياً ، فضلاً عن تحقيق تركيا الاكتفاء الذاتي الذي جعلها تستغني عن الافتراض من صندوق النقد الدولي وهذا ما حول اقتصادها إلى الاقتصاد الأكثر ديناميكية على المستوى الإقليمي (26) .

دفعت خيبة الأمل التركية من عدم قبولها في عضوية الاتحاد الأوربي إلى التوجه جنوباً ، نحو الأسواق العربية المستهلكة التي تعد البديل الأفضل لتصريف المنتجات التركية لحاجتها إليها أولا ، ولقربها الجغرافي ثانياً ، ولاستعداد الرأسمال العربي للاستثمار في بنوك تركية – إسلامية مساهمة ثالثاً ، لاسيما وان الإنتاج التركي خاصة الزراعي يفوق حاجة السوق المحلية(27).

ويأتي التوجه الاقتصادي التركي أيضاً بوصفه منطلقاً لتحقيق الأهداف والمصالح العليا للدولة التركية في مواصلة الصعود الإقليمي الطموح في المنطقة انطلاقاً من الأبعاد الاقتصادية والتجارية والثقافية أولاً لتحقيق ما وراءها من إبعاد سياسية وأمنية وجيوستراتيجية ثانياً ، على وفق تدرج واقعي مدروس (28).

شهدت علاقات تركيا الاقتصادية مع الدول العربية تطوراً ملحوظاً يمكن ان نلاحظه في المجالات الآتية:

1. على الصعيد الاقتصادي والتجاري . وفقاً لإحصاءات صندوق النقد الدولي ، فقد بلغ اجمالي حجم تجارة تركيا الخارجية في عام 2010 نحو (225) مليار يورو منها (86) مليار يورو صادرات ، ونحو 139 مليار يورو واردات ، ويأتي العراق في المرتبة الأولى في قائمة الدول العربية المستوردة للمنتجات التركية ، والثانية في مرتبة الدول المستوردة بعد الاتحاد الأوربي على الصعيد الدولي ، حيث صدرت تركيا للعراق ما قيمته 4.5 مليار يورو في عام 2010 ، وتأتي السعودية بالمرتبة الثانية كثاني اهم شركاء تركيا التجاريين بواقع 3,5 مليار يورو اي ما نسبته 1,6% من إجمالي تجارة تركيا

الخارجية، تتبعها الإمارات العربية المتحدة بنحو 3 مليار يورو والجزائر بنحو 2,8 مليار يورو ، ومصر 2,4 مليار يورو ، وسوريا 1,9 مليار يورو وليبيا 1,8 مليار يورو والمغرب 770 مليون يورو ، وتونس 750 مليون يورو ولبنان 638 مليون يورو ، والأردن 466 مليون يورو ، والكويت 464 مليون يورو . وتعد السعودية والجزائر اهم الدول المصدرة لتركيا ، وتتمثل هذه الصادرات في المنتجات البترولية والبتروكيمياوية (29) .

2. على صعيد قطاع الاستثمارات: يحتل قطاع الأستثمارات اهمية كبيرة وواضحة على صعيد العلاقات التركية – العربية ، ويشمل هذا الأستثمار قطاعات مهمة مثل الزراعة والطاقة والسياحة والبنى التحتية والمشاريع الأنشائية وغيرها وتعد دول الخليج اهم المستثمرين في تركيا ، حيث بلغ اجمالي استثماراتها نحو 1,9 مليار يورو في عام 2008 ، الا انها انخفضت في الأعوام التالية لتبلغ نحو 205 مليون يورو فقط في عام 2011 (30).

قدمت تركيا تسهيلات كبيره للمستثمرين العرب للاستثمار في مجال العلاج والأستشفاء وبناء مراكز علاجية وصحية عند الينابيع الحارة المنتشرة في تركيا ، وابرز خطوة في هذا المجال، هو ما اتخذته الحكومة التركية من اقرار خطة إستراتيجية طويلة الامد حتى عام 2023، تهدف الى تعزيز السياحة الصحية والعلاجية من اجل استقطاب السياح العرب ، من خلال إبراز قدرات تركيا في مجال الخدمات الطبية والعلاجية ، مع الأخذ بنظر الاعتبار الخصائص الثقافية والدينية والقرب الجغرافي التي تسهم في جذب الاستثمارات العربية (31).

ساعدت معدلات النمو السريعة والمرتفعة للاقتصاد التركي إلى جعل الأخيرة دولة مستثمرة، لاسيما بعد توسع شبكة مصالحها الاقتصادية في المنطقة العربية وإفريقيا ، من حيث توجه استثماراتها نحو مصر ، لاسيما في قطاع المنسوجات والملابس الجاهزة ، مستفيدة من رخص الأيدي العاملة ، وأسعار الطاقة والإعفاءات الممنوحة للتصدير وإعانات التصدير ، فضلاً عن تزايد نشاط شركات المقاولات التركية في الأسواق العربية والأفريقية.

ويجب ان لا نغفل أهمية انعقاد المنتدى الاقتصادي العربي– التركي في اسطنبول في حزيران 2010 ، والذي اكد على مسائل التعاون الإقليمي وتطوير الانفتاح المتبادل مع دول الجوار ، وتنمية العلاقات الاقتصادية والاستثمارية بين تركيا والدول العربية ، حيث أوضح رئيس الوزراء التركي اردوغان على وجود أكثر من 2000 شركة عربية لديها استثمارات في تركيا من شأن استثماراتها ان تدعم الاقتصاد التركي (32).

رابعاً :– القضية الكردية

تعد القضية الكردية واحدة من تلك القضايا المتشعبة والمعقدة في منطقة الشرق الأوسط***** بحكم تواجد الأكراد في المنطقة الحدودية المشتركة بين كل من تركيا وسوريا والعراق وايران ، مع وجود قلة منهم في لبنان وارمينيا واذربيجان ، وكانت هذه القضية مصدر توتر وعدم استقرار للعلاقات ما بين تركيا وهذه الدول ، حيث إن أي اضطراب إقليمي يسببه الأكراد****** في اية دولة ستكون له تداعيات وانعكاسات على بقيتها (33).

وفي الوقت الذي تشكل فيه القضية الكردية ثقلاً وعبئاً داخلياً للحكومات التركية المتتالية ، فأن لها ايضاً آثار ونتائج على الصعيد الخارجي ، فغالباً ما تلجأ تركيا إلى تقريب وجهات النظر مع دول الجوار القريبة والتي لها شأن بهذه المشكلة كالعراق وسوريا .بالنسبة لأكراد العراق ومدى تأثير ذلك على مسار التقارب التركي – العراقي ، فأنه حتى عام 1991 ، كانت العلاقات التركية – العراقية في قضايا الأمن الحدودي والوضع الكردي ايجابية وسليمة وأن كانت تبرز بعض الخلافات او المشاكل بين البلدين ، الا انه تم حلها عبر المعاهدات والاتفاقيات الأمنية******* التي نظمت العلاقة بينها وتعاونهما في التعامل مع الحركات الكردية. (34) الا ان الموقف تغير منذ مطلع تسعينيات القرن الماضي وبالتحديد بعد حرب الخليج الثانية عام 1991،

في ضوء المساعي التركية لتبوء دور إقليمي متميز يلائم طبيعة المتغيرات الإقليمية والدولية الجديدة، غير ان احتلال العراق عام 2003 شكل نقطة تحول في مسار حل القضية الكردية كان أهمها:- (35)

1. انتقال العراق من النظام الشمولي إلى النظام الديمقراطي .
2. ظهور كيان كردي بكل ما تعنيه الكلمة
3. تمركز مسلحي حزب العمال الكردستاني (PKK) في شمال العراق
4. تسجيل الأكراد نقاط مهمة في مسألة ضم كركوك إلى إقليم كردستان العراق
5. ارتفاع درجة التضامن والأخوة بين اكراد العراق وتركيا.

والجدير بالذكر بأن الحركة القومية الكردية في العراق حققت غاياتها ومطالبها الآنية بموجب الدستور العراقي الدائم لعام 2005 ، وإقراره مبدأ الفيدرالية القائمة على أساس الاختلافات العرقية والعقائدية ، والذي يؤسس لنواة دولة كردية في شمال العراق، إلى جانب الدعم الإسرائيلي لأكراد العراق، الأمر الذي علقت عليه الصحف التركية بأنه احتلال ثانٍ للعراق (36)

بعد وصول حزب العدالة والتنمية للسلطة في تركيا عام 2002 وبعد احتلال العراق عام 2003 ، انخفضت العمليات العسكرية التركية في كردستان العراق ، خاصة بعد اعتقال زعيم حزب العمال الكردستاني التركي (PKK) (عبد الله اوجلان) في عام 1999 والحكم عليه بالإعدام الذي خفف إلى السجن المؤبد (37)

اما عن موقف الحكومة العراقية من القضية الكردية ، فقد تعهدت وعلى لسان رئيس وزراءها (نوري المالكي) باتخاذ الإجراءات العاجلة والصارمة ضد مسلحي حزب (PKK) ، مما عزز من التقارب التركي – العراقي بشأن القضية الكردية حيث وقع البلدين في أيلول 2007 اتفاق امني بين وزير الداخلية العراقي السابق (جواد البولاني) ونظيره التركي (بشير اتلاي) ، تضمن هذا الاتفاق اتخاذ البلدين كافة الإجراءات اللازمة بما فيها الإجراءات المالية والأستخباراتية لمحاربة مقاتلي حزب (PKK)

وجماعات متشددة أخرى ، والاتفاق على عقد اجتماعات متكررة كل ستة أشهر لتنسيق الجهود الخاصة بهذا الاتفاق(38).

ومن جانب اخر فقد اشار وزير الخارجية العراقي (هوشيار زيباري) خلال حضوره لمؤتمر اسطنبول لدول الجوار العراقي المنعقد في تشرين الثاني عام 2007 ، بأن موقف العراق يتطابق مع المواقف الإقليمية والدولية على ضرورة حل أزمة حزب (PKK) بالطرق المناسبة دون الأضرار بمصالح العراق وشعبه ، والتعامل مع الحزب، كونه منظمة ارهابية ، وان العراق سوف يقدم المساعدة لإخراجه من أراضيه .(39)

اما موقف حكومة اقليم كردستان العراق من القضية فقد تمثل بالدعوة إلى تبني الحل السلمي للأزمة، حيث دعا رئيس الإقليم (مسعود البارزاني) تركيا إلى تهدئة الأزمة وحلها بطريقة سلمية (40).

رغم دعوات الحكومة العراقية وحكومة إقليم كردستان العراق لحل أزمة مقاتلي حزب (PKK) بالطرق السلمية، الا ان التوتر الحدودي منذ ايار/ مايو عام 2006 ، تصاعد بين تركيا والعراق حيث صعدت تركيا درجة تأهبها العسكري بهدف زيادة ضغطها على الحكومة العراقية والولايات المتحدة للتحرك ضد مقاتلي حزب (PKK)، ليصل الأمر إلى تخويل البرلمان التركي في 17 تشرين الأول 2007 الحكومة التركية للقيام بتوغل عبر الحدود في شمال العراق ، عقب تصريحات رئيس الوزراء التركي اردوغان والتي ذكر فيها انه في حال شنت بلاده عملية عسكرية في العراق فأن أهدافها ستقتصر على مواقع مسلحي حزب (PKK) ، وأن تركيا ليس لديها اي طموحات جغرافية في العراق .(41)

يتضح مما سبق ان توغل القوات التركية عبر الحدود العراقية يهدف إلى إيجاد مبرر للتدخل في الشؤون الداخلية العراقية ومحاولة اعاقة التحولات الديمقراطية فيه ، وهذا يقودنا إلى إيجاز الأهداف الرئيسة للسياسة التركية الجديدة في التعامل مع القضية الكردية في شمال العراق منذ عقد تسعينات القرن الماضي وحتى وقتنا الحاضر بما يلي:- (42)

1. الرفض القاطع لأي محاولة تهدف لتقسيم العراق سواء على اساس طائفي او اثني ورفض ضم كركوك الى كردستان العراق في اطار فيدرالي
2. منع قيام دولة كردية في شمال العراق ، تخوفاً من قيام اكراد تركيا بالمطالبة بذات القدر ومحاولة اعلان دولة كردية في جنوب شرق تركيا .
3. حماية التركمان في العراق ودعم منحهم حكماً ذاتياً في محافظة كوكوك
4. تصفية اي نفوذ لحزب العمال الكردستاني التركي في شمال العراق بعد خسارة قواعدهِ في سوريا والبقاع اللبناني ، فضلاً عن تراجع نسبة الدعم الأقليمي والدولي له عقب اعتقال زعيمه (عبد الله اوجلان) في عام 1999

اما بالنسبة إلى أكراد سوريا ، فلقد تزامن مع تبدل المشهد في شمال العراق لصالح الأكراد بعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003 ، بعودة العامل الكردي وبقوة إلى واجهة الأحداث الإقليمية ، خاصة وأن الاحتلال الأمريكي منح أكراد العراق غطاءاً دولياً وأمريكياً في الحصول على حقوقهم القومية المنشودة ، فضلاً عن الاستحقاقات التي منحهم إياها دستور العراق عام 2005 ،بما يفضي الى تحقيق طموحهم في الاستقلال والانفصال،وبالتالي يشجع أكراد المنطقة برمتها ولاسيما سوريا وإيران اللتان تشاطران تركيا ذات الهواجس من حيث وحدة وسلامة أراضيها وعلاقاتها ووزنها الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط .(43)

لا تعاني سوريا من مشكلة كردية حقيقية على أراضيها كجارتيها تركيا والعراق ، الا ان المشكلة تكمن في الاتهامات التركية الموجهة ضد سوريا في ايواء وتدريب متمردي حزب (PKK) ، في معسكرات داخل سوريا وفي سهل البقاع في لبنان كوسيلة للضغط عليها لأهداف تتصل بقضيتي المياه وحصة سوريا من مياه نهر الفرات ومدى تأثير مشروع (الكاب) في شرق الأناضول على ذلك ، وقضية المطالب السورية بشأن لواء الأسكندرونة .(44)

في حين تحاول تركيا وبالأخص المؤسسة العسكرية ربط موضوع المياه بمشكلة الإرهاب الكردي ومسألة توطيد تحالفها العسكري مع إسرائيل ، ولهذا نجد بأن القضية

الكردية كانت ورقة ضغط مارستها كلاً من سوريا وتركيا لتحقيق أهدافهما ، والجدير بالذكر بأن العلاقات السورية – التركية قد تعرضت للصعود والهبوط في خطها البياني بتأثرها بالقضية الكردية في تركيا ، فعلى الرغم من التحسن الذي شهدته علاقات البلدين خلال حرب الخليج الثانية عام 1991 وبعدها بفضل توافق مواقف البلدين إزاء تلك الأزمة ، وتبادل الزيارات بين مسؤولي البلدين وما أسفرت عنه تلك الزيارات من تعهدات سوريا بفرض قيود صارمة على أنشطة حزب (45) (PKK) الا ان حالة الشك والقلق التركي ظل مستمراً حول دعم سوريا لعناصر الحزب.

لكن علاقات تركيا بسوريا بدأت . تشهد تقارباً متسارعاً وزيارات مكثفة من قبل الطرفين في ضوء المتغيرات التي طرأت على المنطقة ، ابرزها احتلال العراق عام 2003 ، والحقوق التي حصل عليها اكراد العراق ، واحتمالية قيام دولة كردية مستقلة في شماله ، بما يشكل تهديداً للأمن القومي ليس لتركيا فحسب وانما لسوريا وإيران ايضاً، لوجود الأقلية الكردية في تلك البلدان، وعليه ادركت كلاً من تركيا وسوريا ضرورة تنسيق المواقف الإقليمية لمعالجة هذه القضية (46).

وخلاصة لما تم ذكره عن القضية الكردية وأثرها على مسار السياسة التركية اتجاه المنطقة العربية ، اتضح لنا بأنها واحدة من نماذج الصراع الاجتماعي والقومي الممتدة في أربع دول أسياسية في الشرق الأوسط هي (العراق ، تركيا ، سوريا وإيران) ، التي ترفض أقامة دولة كردية لأسباب عدة أبرزها :-(47)

1. التوازنات الإقليمية في هذه المنطقة الحساسة من العالم ، فمعظم دول المنطقة تتكون من اعراق وقوميات وطوائف متعددة ، تجعل أقامة دولة كردية استناداً إلى المعيار القومي سابقة خطيرة
2. ان اقامة دولة جديدة في المنطقة سيؤدي إلى تفكك دول قائمة بالفعل ، الأمر الذي يؤثر بصورة مباشرة على التوازن الإقليمي، وهو ما تراه عدد من دول المنطقة مهدداً لأمنها القومي .
3. ان الصراعات الأهلية او الداخلية بين الفصائل الكردية تشكل عائقاً أمام وحدة الأكراد ، كما ان تجربة الأكراد في التعامل مع القوى الدولية

الخارجية يشير الى عدم الارتكان عليها ، نظراً لتغير مواقفها وفقاً للمتغيرات المتعلقة بمصالحها في المنطقة.

خامساً :- قضية المياه

تعد المياه وما يرتبط بها من قضايا ، من أهم الموضوعات الرئيسية التي فرضت نفسها على الساحة الدولية ، ومن ثم إشكال التعامل المستقبلي معها في كافة المستويات السياسية والاقتصادية ، فالمياه كأحد أهم الموارد الإنسانية والاقتصادية في المنطقة ، ان كانت تحمل في طياتها أمالاً متزايدة بشأن محوريتها كمصدر مستقبلي للتعاون وتدعيم السلام بين الدول ، فأنها من ناحية اخرى يمكن النظر إليها كسبب استراتيجي ومباشر للصراع مابين الدول ، قد يصل الى حد استخدام القوة العسكرية في إدارة هذه الموارد .(48)

تتمحور قضية المياه عبر محاولة تركيا الانفراد باستثمار الثروة المائية ، باعتبار انه لا يمكن لمسألة المياه ان تكون موضوع نزاع بينها من جهة وبين كل من سوريا والعراق من جهة أخرى ، لأنها لم تبرم اتفاقية بشأن تقسيم المياه واستغلالها ، وبذلك أصبحت المسألة المائية تحتل مكانة متقدمة في السياسة الخارجية التركية تجاه دول الجوار العربي (سوريا والعراق) (49).

وللوقوف على مفاصل الأزمة يستلزم منا توضيح سياسة تركيا المائية ، وموقف دول الجوار العربي (سوريا والعراق) من تلك السياسة، ان سياسة تركيا المائية تستند إلى رؤية مفادها ، ان نهري دجلة والفرات مياه عابرة للحدود وليسا نهريين دوليين ، وفي ذلك تحاول الادعاء بحق السيادة المطلقة على مياههما في منطقة الأناضول، وكذلك النظر إلى حوضي دجلة والفرات كحوض واحد ، وانهما رافدان لنهر واحد هو شط العرب ، وليسا نهرين منفصلين ، وعلى العراق ان يعوض النقص في نهر الفرات بنقل المياه من نهر دجلة ، يضاف لذلك استمرار تركيا بإنشاء المشاريع عبر توظيف ميزتها الجغرافية ، بعدها دولة المنبع على حساب مصالح الدولتين المتشاطئتين معها ، بهدف جعلها المصدر رقم واحد للغذاء في الشرق الأوسط والدول الإسلامية في أسيا

الوسطى ، ولهدف آخر ذو طابع امني داخلي يتعلق بتتريك منطقة جنوب شرق البلاد واخلاء سكانها،وهم الاكراد عبر انشاء السدود المائية والبحيرات الواسعة لخزن المياه ذات العلاقة، متناسية بسياستها هذه حقوق العراق وسوريا في مياه النهرين.(50).

أما موقف كل من سوريا والعراق من سياسة تركيا المائية فهما متطابقان من مسألة المياه نظراً لانطلاق البلدين من المبادئ والأصول نفسها في اتخاذ مواقفهما ، وإن جوهر الموقفين ينسجم مع متطلبات القواعد الدولية والمعاهدات المتعلقة بالمياه الدولية المشتركة ، والموقفان يؤكدان على ان الحل الأمثل هو الاقتسام العادل لنهري دجلة والفرات اعتماداً على القوانين والمعاهدات الدولية ، واهم النقاط التي يرتكز عليها موقف البلدين إزاء سياسة تركيا المائية يتمثل بالأتي :- (51)

1. ان كلا البلدين يؤكدان على ان نهري دجلة والفرات نهرين دوليين وفق مختلف القواعد والمبادئ القانونية الدولية المستقرة ، بما يترتب على ذلك ان تكون السيادة على مياه النهرين مشتركة بين الدول الثلاث .
2. ترفض سوريا اعتبار حوضي دجلة والفرات حوضاً واحداً كما تدعي تركيا ، بل هما حوضان دوليان منفصلان على وفق القواعد الدولية المستقرة في هذا المجال.
3. أكد العراق على حق الدولة التي يمر المجرى المائي عبر أراضيها في الانتفاع من المجرى المائي الدولي بشكل متكافئ ومعقول وان لا تلحق ضرراً بالآخرين .
4. ان مفهوم المياه العابرة للحدود الذي تدعيه أو تصفه تركيا لنهري دجلة والفرات وصف خاطئ وخارج عن الشرعية الدولية والاجماع الدولي ، وحتى عندما طرح الأتراك هذا المفهوم خلال مناقشة مشروع قانون استخدام المجاري المائية الدولية للأغراض غير الملاحية في الأمم المتحدة لم يجدوا تأييداً أو مساندة للتمييز بين نوعين من المياه

(المياه العابرة للحدود) الذي تدعيه تركيا و(المياه الدولية) التي يتصف بهما نهري دجلة والفرات.

يتضح مما سبق بأن سياسة تركيا المائية تتمحور حول فرض واقع معين في طرحها لمصطلحات (المياه العابرة للحدود)،(حق السيادة المطلقة)،(اعتبار الحوضين حوضاً واحداً)، و (الاستخدام الأمثل للمياه) وفي ذلك ترى بأن نهري دجلة والفرات ينبعان من أراضيها،ولذا فهي ثروة تركية وليست ثروة مشتركة مع سوريا والعراق، بينما لا ينسجم ذلك مع القانون والعرف الدوليين .

وعليه فأن سياسة تركيا المائية بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في عام 2002 تهدف إلى تحقيق مجموعة مكاسب سياسية واقتصادية أهمها :-(52)

1. تحقيق تنمية اقتصادية لمناطقها الجنوبية التي تعاني من مشكلات واضطرابات وتدني في المستوى المعيشي مقارنة مع باقي مناطق تركيا .
2. الضغط السياسي على العراق من اجل الحصول على مكاسب سياسية واقتصادية.
3. محاولة تركيا مبادلة الماء بالنفط العربي ، فهي تريد تبادل المياه بالنفط ، وتعدهما سلعتين إستراتيجيتين ، بالرغم من الاختلافات الكبيرة بين طريقة التعامل مع كل من النفط والماء باعتبار ان النفط سلعة ناضبة ، اما الماء فهي متجددة.

وعليه نجد بأن سياسة تركيا المائية ازاء دول المنطقة تسعى لتحقيق مكاسب سياسية على اعتبار إن المياه من أكثر الوسائل الاقتصادية حيوية ، وإنها ستكون مستقبلاً نافذة لممارسة الوصاية السياسية بصورة أو بأخرى .

سادساً :- قضية الحدود .

تعد قضية الحدود من بين المشكلات الإقليمية ما بين تركيا من جانب والعراق وسوريا من جانب ثاني ، كونها ناشئة عن ترتيبات إقليمية فرضتها القوى الاستعمارية الأوربية على منطقة الشرق الأوسط سواء قي إعقاب الحرب العالمية الأولى (قضية

ولاية الموصل) او ما قبل اندلاع الحرب العالمية الثانية (مشكلة لواء الأسكندرونة).(53)

بالنسبة لمشكلة الحدود ما بين تركيا والعراق والبالغ طولها 331 تتمثل بمطالبة تركيا بولاية الموصل والذي يعود في حقيقة الأمر إلى الاهتمام التركي في شمالي العراق لتحقيق مصالحها الاقتصادية المرتبطة بنفط الموصل وكركوك ، حيث يمتد خط انابيب مزدوج لنقل وتصدير النفط العراقي عبر ميناء (يامور تاليك) التركي على البحر المتوسط ، بالإضافة إلى أهمية طريق تركيا – العراق البري لنقل معظم الصادرات التركية الى العراق وبلدان الخليج العربي الأخرى ، ولاشك بأن تركيا تسعى من وراء عملياتها العسكرية المتواصلة في شمال العراق إلى تحقيق نوعين من الأهداف :(54)

1. أهداف معلنة ، وهي تدمير قواعد حزب العمال الكردستاني (Pkk)
2. أهداف غير معلنة (السعي لضم بعض الأراضي العراقية)

أيقظت الظروف اللاحقة لازمة الخليج عام 1990 الدعاوي السابقة لدول الجوار وإطماعها في العراق ، فقد كان الأتراك يخططون لدخول واحتلال الموصل وكركوك اثناء العمليات العسكرية التي قامت بها الولايات المتحدة عام 1991 ، خاصة اذا ما علمنا بأن مسألة كركوك تحظى بأهمية إستراتيجية وتشكل مصلحه حيوية لتركيا ، كونها مدينة نفطية ولتركيبتها الديموغرافية المعقدة،فهي تتكون من قوميات مختلفة ، بحيث اعطت تركيبة المدينة المعقدة لتركيا دافعاً من اجل حماية مصالحها (حقوق التركمان)، ولهذا نجد بأن تركيا في سياستها ازاء العراق بعد عام 2003 تسعى الى تحقيق مصالحها مع وجوب حماية الديموغرافيا السياسية في العراق،بما فيها كركوك ،ولذلك استخدمت نفوذها كحليف استراتيجي للولايات المتحدة لتؤجل العمل في المادة (140) من دستور العراق الدائم ،الخاصة بالأستفتاء حول مصير كركوك، خاصة وان لدى تركيا شكوك حول سياسات العراق ولاسيما فيما يتعلق الأمر بالأكراد، وتصريحات رئيس اقليم كردستان العراق (مسعود البارزاني) في عام 2007 حول تهديده لتركيا بعدم التدخل في شأنها الداخلي خاصة في المناطق التي يقطنها الأكراد ، اذا ما

تدخلت في قضية مدينة كركوك ، والذي لاقى موجة استياء كبيرة من قبل الأتراك وحتى الولايات المتحدة كونها تصريحات تبتعد عن المساعي الحثيثة التي تصب في مصلحة تعزيز التعاون التركي – العراقي في القضايا ذات الأهتمام المشترك بما فيها محاربة حزب العمال الكردستاني (55). (PKK)

اما بالنسبة لمشكلة لواء الاسكندرونة ، فتعود مشكلته إلى ثلاثينيات القرن الماضي ، فقد اقتطعته فرنسا من سوريا بما فيه من مواطنين سوريين كان تعدادهم نحو (250) الف نسمة ، وقدمته الى تركيا لضمان عدم تحالفها مع ألمانيا النازية ضد فرنسا وبريطانيا في الحرب العالمية الثانية ، وتبلغ مساحته (8713) كم 2 ويتكون من ميناء الاسكندرونة ومدينة انطاكية ووادي نهر الأورتالي الخصيب ، وهو يقع في أقصى الشمال العربي من سوريا ، يحتل موقع استراتيجي لوقوعه على المدخل الشرقي للبحر المتوسط ، وكونه منطقه زراعية خصبة ، وبالتالي فأنه وفر لتركيا السيطرة على أعالي نهر دجلة والفرات وعلى مجمل احواض سيحان وجيحان والمجمع المائي في الأسكندرونة الى جانب اعالي روافد نهر الفرات (نهر قويق، الساجور ، الخابور).(56)

ان مسألة الاسكندرونة ما زالت حتى الآن تحتل مكاناً متميزا في الحياة السياسية السورية ، لأنها بقيت من الناحية القانونية معلقة دون حل،والأمر المهم في ذلك هو تحولها إلى ورقة ضغط تمارسها سوريا ضد تركيا في خلق حالة توازن أزاء السياسة التركية المائية، التي تهدف بها تركيا تحقيق أهداف سياسية وأمنية واقتصادية على حساب سوريا والعراق، لكن من جانب آخر يبرز لنا مخاوف تركية بشأن استمرار ضم لواء الاسكندورنة وهي:(57)

1. تخوف تركيا من توصل سوريا إلى تسوية سلمية مع إسرائيل بما يمنحها ذلك موقف قوي وأكثر صلابة في مواجهة تركيا ازاء مسألة المياه والمطالبة بلواء الأسكندورنة .
2. التخوف من تزايد المطالبة السورية باللواء داخل المحافل الدولية بما يؤثر ذلك على مساعي حكومة (أنقرة) في الدخول إلى عضوية الاتحاد

الأوربي، وبالتالي فهي ورقة ضغط مربحة تلجأ إليها سوريا في مواجهة تركيا كلما أشتد الخلاف بينهما .

سابعاً :- موقف تركيا من التغيرات السياسية في المنطقة العربية

إن الثورات والانتفاضات الشعبية التي شهدتها بعض دول المنطقة وضعت تركيا في واجهة الأحداث ، وشكلت اختباراً صعباً وتحدياً كبيراً للسياسة الخارجية التركية ، حيث تحولت تركيا بفضل ديناميكية تحركاتها وميكانزمات تفاعلاتها حيال القضايا العربية إلى طرف فاعل ومؤثر على مسرح أحداث الإقليم الذي حظى بوضع هامشي نسبياً ضمن أولويات السياسة الخارجية التركية خلال عقود سابقة ، ان التغيرات في المنطقة العربية فرضت على الدبلوماسية التركية******** تحديات مركبة ، تتعلق بالحفاظ على علاقات وثيقة مع الدول التي شهدت تغيرات سياسية. (58) .

لقد تبنت تركيا مواقف مختلفة نسبياً في التعامل مع الثورات العربية ، فأبتداءاً التزمت مدخل المتابعة الحذرة للأوضاع في تونس ، ثم كان موقفها أكثر وضوحاً في الحالة المصرية في دعوة النظام القائم آنذاك إلى أدخال الإصلاحات والاستجابة لمطالب الشعب ، بعدها تغير موقفها إلى نقد النظام علناً مطالبة الرئيس بالرحيل ، في خطاب رئيس الوزراء التركي أردوغان أمام البرلمان التركي في بداية شهر فبراير عام 2011 ، والذي عده الكثير تحولاً نوعياً في السياسة التركية نحو التدخل المباشر في الشؤون الداخلية لدول أخرى غير مرتبطة بشكل مباشر بالأمن الوطني لتركيا.(59)

أما في الحالة الليبية فقد كان الموقف التركي في البداية رافضاً لقرار مجلس الأمن الدولي حول فرض الحظر الجوي على طائرات النظام القائم آنذاك ، التي اخذت تقصف الثوار وتجمعات قواهم ، وسعت (انقرة) إلى لعب دور الوسيط بين النظام والمعارضة والإسهام في جهود الإغاثة الإنسانية ، بعدها تغير موقفها بعد أسابيع قليلة بدعمها لتدخل قوات حلف شمال الأطلسي (الناتو) وتسهيل تنفيذ مهامه .(60)

أما حالة البحرين فان الموقف التركي كان أكثر حذراً ، حين أكتفى بدعوة الأطراف كافة إلى ضبط النفس والدعوة إلى الإصلاح بشكل عام دون انتقاد مباشر

للنظام السياسي البحريني ، محذرة في الوقت نفسه من مخاطر الانقسام السني – الشيعي في المنطقة ، اما في الحالة اليمنية فان الدور التركي تراجع نوعاً ما عن المواقف الأخرى ، حيث اكتفت بمناشدة عامة للأطراف اليمنية لتحسين مستقبل اليمن من خلال التحول الديمقراطي ، ودعمها للمبادرة الخليجية في الانتقال السلمي للسلطة ، واخيراً وليس أخراً فان تركيا تعاملت بحذر مع معطيات الأزمة السورية، إذ أدركت انه لن يكون بمقدورها ان تبقى بمنأى عن الأحداث الجارية في المنطقة ، لذا شرعت في مراجعة حساباتها فيما يتعلق بعلاقتها مع النظام السياسي في سوريا ، خشية تقويض هذه العلاقة لمصداقيتها الإقليمية والدولية ، لذا أخذت توجه انتقادات لهذا النظام بسبب استخدامه للقوة المفرطة في التعامل مع التظاهرات والاحتجاجات الشعبية ، وأكدت عبر إيحاءات متعددة استعدادها للتعامل مع نظام حكم مختلف في سوريا .(61)

لقد تعددت التفسيرات والدلالات المطروحة حول تباين المواقف التركية أزاء الثورات العربية ، فثمة من يراها مؤشراً على الطابع البراغماتي للسياسة التركية في تغليب المصالح التركية الاقتصادية بالأساس ، والرأي الثاني يراها مؤشراً على الارتباك والتخلي عن الأسس التوازنية لرؤية العمق الاستراتيجي ، بتدخلها في الشؤون الداخلية لدول المنطقة وانحيازها لأطراف دون أخرى ، والرأي الثالث يتلاقى مع تفسيرات تركز على المرجعية الإسلامية لحزب العدالة والتنمية وارتباطه بالإخوان المسلمين في مصر وسوريا ، وهناك من يفسر تلك المواقف باعتبارها تنبع إلى حد كبير من مواقف العواصم الغربية ، وهو ما يناقض تفسيرات تبرز رفض التدخل العسكري الخارجي في دول المنطقة كأحد المحددات الأساسية للموقف التركي ، لاسيما ان مثل هذا التدخل قد يتم استدعاؤه لاحقاً ضد تركيا ذاتها (62).

وبغض النظر عن التفسيرات السابقة للمواقف التركية أزاء الثورات العربية ، فقد أثرت التطورات التي شهدتها المنطقة في الدور والتوجه التركي أزاء المنطقة سياسياً واقتصادياً وأمنياً على النحو الآتي :– (63)

1. من الناحية السياسية ، أدت الثورات العربية لإعادة استدعاء الدور التركي كنموذج ومجالاً لنشاط تركيا كطرف ثالث ووسيط في معالجة الخلافات العربية الداخلية ومحاولة الحد من امتداداتها الإقليمية والتدخلات الدولية فيها مع التركيز على المداخل السياسية والدبلوماسية سواء بصورة الضغط السياسي على الحكومات أو باستضافة مؤتمرات لبعض قوى المعارضة كما في حالة سوريا وبدرجة أقل ليبيا ، غير ان هذا النشاط السياسي التركي صاحبه جدل حول دوافعه ومدى توازنه ، ومدى فاعليته ، حيث ان تزايد حدة الاستقطابات بين أطراف الصراعات الدائرة واستخدام السلاح ، كلها عوامل تقيد من فاعلية الدور التركي في تحقيق النتائج المطلوبة ، سواء في تقديم المعالجة الناجحة للازمة أو توظيف النشاط السياسي والدبلوماسي التركي في تعزيز مكانة تركيا.
2. من الناحية الاقتصادية ، تعاني تركيا حالياً خسائر اقتصادية في علاقاتها مع الدول التي تشهد ثورات ، فصادرات تركيا خلال الأشهر الثلاثة الأولى من عام 2011 تراجعت بنسبة 24% لكل من مصر واليمن ، و 20 % لتونس و 43% لليبيا و 5% لسوريا ، مع توقع تصاعد هذه النسب في الدولتين الأخيرتين ، نظراً لتدهور الأوضاع فيها ، لكن على الرغم من تلك المؤشرات السلبية في الاقتصاد التركي نجد من ناحية أخرى بان هذه الأوضاع فتحت المجال لاستحضار دور تركيا كمساهم في انقاذ اقتصادات هذه الدول ، من خلال طرح مشروعات تعكس سعي تركيا نحو توسيع علاقاتها التجارية والاستثمارية معها ، كما استطاعت ان تعوض انخفاض صادراتها لبعض دول المنطقة بزيادة صادراتها لدول اخرى مثل إيران والعراق والإمارات العربية المتحدة .
3. من الناحية الامنية ، ادت الأزمات والأحداث التي شهدتها دول المنطقة إلى بروز أدوار أمنية عسكرية تركية على نحو ما حصل في ليبيا بشكل خاص في أطار المشاركة التركية في حملة (الناتو) لفرض حظر التسلح وإيصال المساعدات الإنسانية ، كما تشير بعض التحليلات عن وجود مخطط تركي

لأقامة مناطق أمنة داخل الأراضي السورية في حالة استمرار تدهور الاوضاع فيها ، للحد من امتداد التأثيرات السلبية للازمة السورية ، وتدفق اللاجئين داخل الأراضي التركية ، رغم نفي الأتراك لتلك الانباء ، إلا ان دلالة إثارتها تظل لافتة ، حيث تمثل بشكل أو باخر إعادة استدعاء الأدوار الأمنية التركية في مرحلة ما قبل العدالة والتنمية .

وعليه فان المواقف التركية تنوعت وبدا إنها تختلف من حالة لأخرى على نحو دفع بعض الاتجاهات للحديث عن الميكافيلية التركية في التعامل مع احداث المنطقة المستجدة حيث ان المصالح التركية المتغيرة افضت إلى مواقف متباينة ، ومع ذلك فاستقراء طبيعة المقاربة التركية ازاء الثورات العربية تكشف إنها تأسست على فرضيتين أساسيتين مرتبطتين ببعضهما البعض ، أولهما: ان تطورات الشرق الأوسط تشير أنه لا مفر من التغيير بما يدفع إلى التكيف مع هذا التغيير وليس مقاومته ، وثانيهما: ان التكيف التركي مع الأحداث بالصورة الملائمة من شانه ان يعظم مصالح تركيا في المنطقة على الصعيد السياسي والاقتصادي والأمني.(64)

المبحث الثالث : مستقبل السياسة التركية تجاه المنطقة العربية

ان مستقبل السياسة التركية في المنطقة العربية هي بمثابة محاولة لاستشراف الصور المحتملة التي ينطوي عليها مسار تطورها على وفق شروط مختلفة تتعلق بمعرفة الواقع الراهن وجذوره التاريخية والإمكانات المتاحة والذهنية الحاكمة لاستخدامها والوعي بقضية المستقبل والأهداف المعلنة بِشأنها ، وتغيير السياسة الخارجية للدولة ووعي الأطراف بآثارها محلياً وإقليمياً ودولياً.

ان استشراف المستقبل ضروري لتحديد اتجاهات السياسة التركية لأسباب عديدة أبرزها :

1. انفتاح الشرق الأوسط والمناطق العربية على احتمالات مستقبلية غير محددة غير منضبطة لاندماجها أو إدماجها في النظام العالمي .

2. الاختلال الاستراتيجي في المنطقة لصالح قوى إقليمية منها تركيا وإيران وإسرائيل.
3. المفاجآت الدائمة وغير المتوقعة التي تواجه مستقبل المنطقة(65) .

اعتماداً على هذه الحقائق فان مستقبل السياسية التركية تجاه المنطقة العربية سيتم دراسته في إطار احتمالين هما : تزايد الدور التركي في المنطقة العربية وتراجع الدور التركي .

أولاً : احتمالية تزايد الدور التركي

تستند هذه الاحتمالية على افتراض مفاده تصاعد الدور الإقليمي لتركيا في المرحلة المقبلة في ضوء النجاحات التي حققتها حكومة اردوغان بشان تأمين الاستقرار السياسي والاقتصادي في تركيا والمحافظة عليه للانطلاق نحو دور إقليمي فاعل ومؤثر حيث ستكون تركيا حسب قول (احمد داود أوغلو) دولة فعل وليست دولة رد فعل ، كما انه سيعمق انخراط تركيا في السياسة الإقليمية والمنظمات الدولية والسياسة العالمية (66) ، ونستدل على تزايد هذا الدور من خلال كثافة الحركة التركية سواء الدبلوماسية أو السياسية حيال المنطقة العربية ، وهي بهذا تسعى إلى إعادة صوغ المقاربة التركية من خلال التركيز بدرجة أكبر على القوة الناعمة وترتكز هذه المقاربة أو تنامي هذا الدور على ما يأتي :

1. مخاطبة النخب والمثقفين والرأي العام العربي من خلال المؤتمرات والندوات والجمعيات الأهلية المشتركة ، وترجمة الإصدارات العلمية والثقافية التركية إلى اللغة العربية والتوسع في المنح الدراسية.
2. إنهاء الرفض التركي لسياسة المحاور الإقليمية بعد ان أعلنت على أكثر من مستوى مساعيها المتواصلة لتدشين محور (القاهرة – انقرة) وقد اتضح الحرص التركي على توثيق العلاقات مع مصر بوصفها الدولة المحورية في المنطقة ، حيث ربطت الكثير من الأدبيات التركية مستقبل الدور

الإقليمي لتركيا في منطقة الشرق الأوسط بطبيعة الدور المصري من جهة والعلاقات بين الدولتين من جهة أخرى.

3. التركيز على النشاط الاقتصادي والاستمرار في إستراتيجية (فتح أسواق جديدة) وقد أوضحت ذلك زيارة أردوغان بعد اندلا ع الثورات العربية إلى كل من مصر وليبيا وتونس يرافقه وفد اقتصادي كبير ، حيث بنيت رغبة تركيا في الاستفادة من الانطلاقة الاقتصادية والمناخ الاقتصادي الجديد في الدول العربية لتعظيم مصالحها الاقتصادية.

4. الترويج للنموذج التركي ليغدو نموذجاً للنظم السياسية العربية الجديدة ، حيث يتضح ذلك من خلال العدد الكبير من المؤتمرات واتساع نطاق الكتابات التركية التي تشير إلى كيفية التأثير في المنطقة العربية عبر الترويج لمفهوم العلمانية التركية التي لا تتعارض مع الإسلام (67).

5. استمرار التأييد الشعبي لحكومة اردوغان في انتهاج سياسة إقليمية فاعلة وبالشكل الذي يؤمن فوزها في الانتخابات النيابية القادمة.

6. استكمال الإصلاحات الداخلية في إطار حل المشكلة الكردية سلمياً وتحقيق النجاح المطلوب بعد ذلك.

7. تراجع دور المؤسسة العسكرية التركية في ظل شعار التغيير الذي يرفعه حزب العدالة والتنمية.

8. تناغم السياسة الخارجية التركية مع السياسة الأمريكية ، حيث تعد تركيا بالنسبة للولايات المتحدة حسب وصف مراكز الأبحاث الإستراتيجية المعروفة مثل (راند وكارينغي) بأنها دولة النموذج الذي يجب ان تعتمد عليه واشنطن في المنطقة ، وهذا ما يضفي القبول الأمريكي بتنامي الدور التركي.

9. استمرار غياب القوى الفاعلة في منطقة الشرق الأوسط ولاسيما القوى العربية وضعف النظام الإقليمي العربي.

10. الحاجة الأمريكية والغربية والعربية لدور تركي فاعل لموازنة الدور الإيراني .

11. الأرتكاز على تعدد العلاقات وعدم حصرها في محور واحد الأمر الذي يتيح لتركيا مركزاً مهماً في الساحة الإقليمية (68).
12. التزايد غير المسبوق لزيارات المسؤولين الأتراك إلى دول الخليج العربي ومحاولتهم استكشاف فرص الحصول على الطاقة بعيداً عن التأثيرات الأمريكية.
13. اتخاذ تركيا مسار مغاير لمسار واشنطن في التعاطي مع قضايا الشرق الأوسط وان صب لاحقاً في خدمة مصالح واشنطن بشكل غير مباشر ، فمن حيث اختلاف مصادر التهديد ترى واشنطن ان تنظيم القاعدة هو المصدر الأساس لتهديد أمنها وامن العالم، بينما ترى تركيا ان منظمة حزب العمال الكردستاني هو الخطر المباشر على أمنها وامن المنطقة، وفي حين ترى واشنطن ان دولاً مثل إيران وسوريا وحلفاؤهما مثل حزب الله وحماس تمثل تحدياً للسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط وينبغي عزلها ، رأت أنقرة أنه لا مصلحة لها في معاداة هذه الأطراف ، لذا أبدت الحكومة التركية انفتاحاً ملحوظاً على إيران وحماس وحزب الله وسوريا قبل اندلا ع الانتفاضة المسلحة فيها في عام 2011 .(69)

ثانياً : احتمالية تراجع الدور التركي

تستند هذه الاحتمالية على افتراض مفاده استحالة تحقيق تركيا لأهدافها الإقليمية ، لذا فأن الأهداف التي وضعتها حكومة حزب العدالة والتنمية ، وفكرة أحمد داوود اوغلو في وضع سياسة جديدة تقوم على دمج قضايا السياسة الخارجية في إطار واحد لصياغة السياسات ومنها القدرة على إتباع سياسة خارجية متكاملة لإدراج قضايا متعددة في الإطار ذاته لم تتحقق بالشكل المطلوب ، كما ان تراجع قدرة تركيا على لعب دور فاعل في القضايا الكبرى في الشرق الأوسط لاسيما قضية الصراع العربي – الإسرائيلي ، وظهور لاعبين إقليميين منافسين لتركيا في هذه المنطقة وتركيز الأخيرة

اهتمامها نحو مناطق أخرى مثل البلقان وقبرص والقوقاز سيستدعي بلا شك تراجعاً للدور التركي في المنطقة العربية وأنكفاءاً نحو الداخل (70).

ويرتكز عملية تراجع الدور التركي على متغيرات عدة أبرزها :

1. عدم قدرة حزب العدالة والتنمية الاحتفاظ بنسبة الأغلبية في البرلمان التركي في الانتخابات النيابية القادمة ، وهذا يعني صعوبة تشكيل الحكومة من قبل الحزب.
2. حصول انقلاب عسكري من قبل المؤسسة العسكرية التركية ، حيث وجهت أصابع الاتهام في الفترة الماضية لعدد من الضباط بالتآمر لاغتيال نائب رئيس الوزراء التركي (بولنت آرنت) وهذا ما استدعى من مجلس الأمن القومي التركي البحث في تورط الجيش بالتآمر ضد الحكومة.
3. اخفاق حكومة أردوغان في تحقيق المصالحة مع الأكراد ، وهذا الأمر سيضع الحكومة أمام امتحان عسير مع المؤسسة العسكرية التي تريد القضاء على حزب العمال الكردستاني وعدم إعطاء الأكراد حقوقاً كاملة.
4. أزدياد الصراع بين العلمانيين والإسلاميين ، فضلاً عن الانقسام العرقي بين الأتراك والأكراد وتفاقم التحديات الاقتصادية بالشكل الذي يؤثر على أي دور إقليمي .
5. فشل في تقديم نفسها كونها الجسر الذي يتم من خلاله التفاهم بين الشرق والغرب.
6. تضاؤل الأهمية الإستراتيجية لتركيا لدى الولايات المتحدة.
7. عدم قدرة من سيخلف أردوغان في رئاسة الحكومة الحصول على قاعدة شعبية كبيرة تمكن تركيا من أداء دورها الإقليمي الفاعل.
8. تحديد الدور الإقليمي التركي من قبل الولايات المتحدة ، فهي قد تعتمد على تركيا بشكل كبير في اسيا الوسطى ، فواشنطن تعطي لـ (آسيا الوسطى الكبرى) الأهمية أكثر من (الشرق الأوسط الكبير) من ثم ستشكل

تركيا منصة الانطلاق إلى تحقيق ذلك وستكون بمثابة ركيزة الإستراتيجية الأمريكية تجاه آسيا الوسطى.

9. ازدياد حساسية القوى الإقليمية الأخرى مثل إيران ومصر والسعودية تجاه الدور التركي في المنطقة سيحد بلا شك من فاعليته.

10. عدم قدرة تركيا على تحقيق الموازنة في علاقاتها بين إسرائيل وتعاطفها مع الحركات الإسلامية لاسيما حماس بفقدان خاصية التوازن في العلاقة بين المعتدلين والمتشددين في المنطقة ، إذ ان وقوفها على مسافة متساوية منهما يجعلها في موقع موازن على نحو يدعم دورها الإقليمي .

11. عدم قدرة تركيا على الإمساك بورقة العراق التي تعد من أهم الأوراق التي تحتفظ بها إيران حالياً وتسعى إلى استخدامها لدعم نفوذها الإقليمي وانتزاع اعتراف أمريكي بهذا النفوذ وليس من مصلحة تركيا ترك هذه الورقة بيد إيران. (71)

ان استمرار تركيا في سياستها التي انتقلت من الحيادية والوساطة وتصفير المشكلات إلى التدخل في شؤون البلدان العربية سيفاقم من تراجع الدور التركي سواء على مستوى الحضور او الجاذبية والاهتمام أو الفاعلية والتأثير ، وقد ينتج ذلك جزئياً بسببين ، الأول الإدراك السلبي لدلالات هذه السياسة سواء من قبل الشعوب أو النخب الحاكمة العربية القديمة، والثاني : أسلوب تعامل تركيا مع الثورات العربية ان حذر النخب العربية القديمة سيتزايد إزاء تركيا بسبب ربط المواقف التركية بالعلاقات بين حزب العدالة والتنمية وتنظيمات إسلامية تتبنى نهجاً معيناً ، كما تتحسس مجتمعات الوطن العربي من الدور التركي ومحاولتها تنصيب نفسها سيد المنطقة خاصة وان تركيا ظلت لأكثر من 400 عام سيدة هذه المنطقة ، وتختزل نزعة إمبراطورية تثير الهواجس من إمكانية إعادة استخدامها ،وبعثها بشكل او بأخر.

أما تذبذب تركيا ازاء الثورات العربية فقد يهدد بفقدان مصداقيتها لدى الشعوب العربية كدولة تؤسس سياستها الخارجية على مبادئ الحرية والعدالة والإنسانية والحيادية.

كما ان انتهاج تركيا لسياسة متناغمة مع الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي (الناتو) لاسيما بعد مشاركتها في عمليات الحلف في ليبيا ، وموافقتها على نشر رادارات الدرع الصاروخي في آب 2011 في منطقة ملاطيا وسط تركيا ، واستمرار العلاقات التركية – الإسرائيلية على الرغم من اعتداء إسرائيل على اسطول الحرية وقتلها لتسعة أتراك(72).

ان اصرار تركيا على عدم إعطاء الحق لكل من سوريا والعراق في تقاسم المياه ، او القيام بإجراءات انفرادية من جانبها فقط من السماح بضخ المياه أو وقفها بالكيفية والوقت الذي تريده، قد يدفع بمزيد من التوتر في المنطقة وقد يؤدي على المدى القريب إلى نشوب صراع مسلح بين العرب وتركيا حول المياه، فمبررات تخوف العرب من السياسة المائية التركية يتأكد من خلال طرحها لمشروع أنابيب السلام منذ ثمانينيات القرن الماضي والذي أدركت بموجبه الدول العربية خطورة هذا المشروع من خلال جعل الأمن المائي العربي رهينة بيد تركيا ومن وراءها الولايات المتحدة وإسرائيل ومن ثم نقل النظام الإقليمي العربي إلى نظام شرق أوسطي تكون فيه اليد الطولى لكل من إسرائيل وتركيا(73) ، والامر ذاته ينسحب على قضايا الحدود حيث هناك رفض عربي للآثار الآنية والمحتملة لتعاظم الدور التركي في شمال العراق خاصة مع استمرار العمليات العسكرية التركية وتزايدها فيه ، وتجدد الأطماع التركية في الموصل (74).

أما بالنسبة للقضية الكردية فانها تشكل بؤرة توتر وصدام بين الدول العربية وتركيا ، وليس من المتوقع تحت اي صورة زوال هذا الصراع ، فهو في احسن الأحوال قد يهدأ إلى حين ثم ينفجر مرة اخرى. (75)

الخاتمة :

طوت تركيا بوصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة بنهاية عام 2002 صفحة من تاريخها لتبدأ صفحة جديدة عنوانها الشراكة والتفاعل مع محيطها العربي والإسلامي ، وقد ساعدت الأحداث الدولية التي رافقت صعود هذا الحزب إلى السلطة نحو دفع تركيا بهذا الاتجاه في محاولة الخروج من عزلتها وانها حالة التوتر مع دول جوارها

العربي من جهة وخلق مناطق نفوذ جديدة تمكنها من اداء دور قيادي في منطقة الشرق الأوسط من جهة اخرى.

ان هناك مسوغات عدة ساعدت تركيا على التوجه جنوباً هي : محاولة خلق حالة من الترابط والتكامل الاقتصادي مع دول الإقليم عبر آليات تعزز بها قوة الاقتصاد التركي من جهة وتربط اقتصاديات دول المنطقة به وتجعلها بحاجة إليه من جهة اخرى، وملئ الفراغ الاستراتيجي الناجم عن تراجع دور القوى المحورية في المنطقة خاصة مصر بسبب الأوضاع السياسية غير المستقرة فيها ، وموازنة النفوذ الإيراني في المنطقة والذي اخذ دوره يتعاظم بعد الاحتلال الأمريكي للعراق في عام 2003 مما أثار توجس وخشية الدول العربية لاسيما الخليجية منها ، لذا استغلت تركيا هذا الظرف وتطرح نفسها على المنطقة بوصفها قوة إقليمية تحظى بالرضا والقبول من قبل الرأي العام العربي.

ان انغماس تركيا في أحداث المنطقة بشكل أكثر عمقاً من السابق لاسيما بعد اندلا ع الثورات العربية سيجعل من مسألة ابعادها أو ابتعادها عن شؤون المنطقة امراً في غاية الصعوبة، فقياداتها أصبحت تعي بان الانسحاب من المنطقة حتى لو قبلت عضويتها في الاتحاد الاوربي سيضر بالمصالح التركية الاستراتيجية والسياسية ، فهي بدورها الحالي والمستقبلي ستؤثر وتتأثر بما يجري في المنطقة العربية من أحداث وتطورات سلباً وإيجاباً مع قدرتها في الوقت ذاته على تنسيق جهودها في هذا المجال مع الولايات المتحدة الحليف القوي والفاعل الأكبر في شؤون المنطقة العربية.

Abstract:

The arrival of the justice and development party to power in Turkey in 2002 represents an important turning point in Turkey and the whole region, where the deep transformations witnessed by the Turkish foreign policy in the era of the government of justice and development party A found alive application on the ground, it took tend towards the East with no loss hope the West as it seeks hard to join the European Union, and that the involvement of Turkey in the Arab region is deeper than before, especially after the outbreak of the Arab revolutions, which would make the question of distancing itself from affairs of the region is very difficult, because they are

aware that the withdrawal from the region even if it were accepted membership in the European Union, it will harm Turkish interests and political strategy.

-: المصادر والهوامش

1. مصطفى اللباد ، تركيا والعرب ... شروط التعاون المثمر في : محمد عبد العاطي (محرراً) ، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج ، ط 1 ، مركز الجزيرة للدراسات والدار العربية للعلوم ناشرون (الدوحة – بيروت) ، 2009 ، ص ص 211 – 212 .
2. ثائر البياتي ، العلاقات العربية – التركية بين الماضي والحاضر ، موقع الحوار المتمدن ، العدد 3348 بتاريخ 27/4/2011 منشور على الموقع : www.ahewar.org.
3. د. احمد سلمان محمد ، العلاقات التركية مع دول مجلس التعاون الخليجي في عهد حكومة حزب العدالة والتنمية ، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، العدد (30) ، 2010 ، ص 72 .
4. علي جلال معوض ، الارتباك – تحليل أولي للدور التركي في ظل الثورات العربية ، مجلة السياسة الدولية ، العدد (185) ، 2011 ، ص ص 60 – 61 .
5. ثائر البياتي ، مصدر سبق ذكره .
6. ميشال نوفل ، العثمانية الجديدة والشرق الأوسط – رؤية عربية ، في مجموعة باحثين ، عودة العثمانيين : الإسلامية التركية ، ط 2 ، مركز المسبار للدراسات والبحوث ، دبي ، 2011 ، ص ص 264 – 266 .

* معايير كوبنهاجن : وهي القواعد التي إذا ما كان بلداً ما مؤهلاً للانضمام للاتحاد الأوربي ، وهذه المعايير تتطلب ان يكون للدولة مؤسسات قادرة على الحفاظ على نظام حكم ديمقراطي وحقوق الإنسان واقتصاد سوق فاعل وان تتعهد الدولة بتنفيذ التزامات ونوايا الاتحاد الاوربي ، وقد تم وضع معايير العضوية في حزيران عام 1993 في المؤتمر الاوربي الذي انعقد في كوبنهاجن ، عاصمة الدنمارك ، ومنها جاءت التسمية / المصدر : زيا ميرال ، السياسة الخارجية التركية وسر الصعود ، ترجمة : سميرة إبراهيم ، مجلة دراسات دولية ، العدد (47) ، مركز الدراسات الدولية – جامعة بغداد ، 2011 ، ص 199.

7. ثائر البياتي ، مصدر سبق ذكره.
8. زيا ميرال ، مصدر سبق ذكره ، ص 201 .

** سياسة تصفير المشكلات يقصد بها عدم إثارة أي نزاع أو صراع ومحو جميع أسباب الخلاف مع جميع الدول المحيطة سواء في الشرق أو الغرب وإعادة بنائها من جديد على أساس الاحترام المتبادل والمصالح المشتركة للمزيد من التفصيل ينظر : المصدر نفسه ، ص 202.

9. للمزيد من التفصيل ، ينظر : محمد ياس خضير ، المتغير الأمريكي في سياسية تركيا حيال الاتحاد الأوربي من (1993 – 2008) ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ،كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين ، 2009 ، ص 79 .
10. جانكيز تشاندر ، العثمانية الجديدة والشرق الأوسط (رؤية تركية) ،في : مجموعة باحثين ، عودة العثمانيين : الاسلامية التركية ، ط 2 ، مركز المسبار للدراسات والبحوث – دبي ، 2011 ، ص ص 238 – 239 .

11. باهر مردان مضخور ، مستقبل الاستراتيجية الأمريكية في العراق ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين ، 2007 ، ص 251.
12. محمد ياس خضير ، المتغير الأمريكي ..... ، مصدر سبق ذكره ، ص ص 79 – 80.
13. باهر مردان ، مصدر سبق ذكره ، ص ص 252 – 255.

*** تمثل الإلغاء بالآتي :

1. عدم السماح بالتوغل أو التدخل التركي في كردستان المستقلة في شمال العراق.
2. عدم السماح بسيطرة الأكراد على مدينة كركوك ، والتي في حال السيطرة عليها تشجيع الأكراد على الانفصال ، لاسيما ان هذه المنطقة غنية بالموارد البترولية ، المصدر ، جانكيز تشاندر ، مصدر سبق ذكره ، ص 241 .

14. قامت الحكومة التركية بتوقيع اتفاقية أمنية مع العراق ، وذلك في تشرين الأول عام 1984 ، الذي يسمح لكل من البلدين بعد إخطار وموافقة الطرف الأخر القيام بعمليات حثيثة ضد الأحزاب الكردية المسلحة على عمق (10)كم داخل حدود البلد الاخر / ينظر في ذلك ، جليل عمر علي : السياسة الخارجية التركية حيال الشرق الأوسط (1991 – 2006) ، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين ، 2008 ، ص 114 ، وكذلك ينظر ، عباس سعدون رفعت : المسألة المائية في السياسة التركية أزاء سوريا والعراق للمدة (1990 – 2007) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين ، 2008 ، ص 53.
15. جانكيز تشاندر ، مصدر سبق ذكره ، ص 241.
16. للمزيد من التفصيل ، ينظر : حنان فاضل إسماعيل ، توجهات السياسة التركية حيال العراق وسوريا في التسعينات وأفاق المستقبل ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين ، 2000 ، ص 144.
17. باهر مردان ، مصدر سبق ذكره ، ص 256.
18. ماجدة علي صالح ، العلاقات العربية – التركية في : أ.د. هدى ميتكيس وصدقي عابدين (محرران) ، العلاقات العربية – الأسيوية ، مركز الدراسات الأسيوية – جامعة القاهرة ، 2005 ، ص 299 – 301.
19. ميشال نوفل ، مصدر سبق ذكره ، ص 256 .

**** نظرية العمق الاستراتيجي تقوم على توظيف تركيا لموروثاتها التاريخية والجغرافية والثقافية مع إدراك وضعيتها الجيوسياسية نحو تطوير رؤية سياسية وإنتاج سياسات واستراتيجيات تتفق مع مكانة تركيا ووضعيتها في الساحة الدولية.

المصدر : د. طارق عبد الجليل ، دبلوماسية اردوغان (تأثير الورقة الخارجية في نتائج الانتخابات التركية) ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 185 ، 2011 ، ص 113.

20. ناتالي توتشي ، مصدر سبق ذكره ، ص ص 101 – 102 .
21. ميشال نوفل ، مصدر سابق ، ص ص 257 – 258 .
22. ناتالي توتشي ، مصدر سابق ، ص ص 102 .
23. المصدر نفسه ، ص ص 102 – 103 .
24. ميشال نوفل ، مصدر سبق ذكره ، ص ص 269 – 270 .

25. للمزيد من التفصيل ينظر : د. معمر فيصل الخولي ، أثر الإصلاحات الداخلية في تعاظم الدور التركي في منطقة الشرق الأوسط ، مجلة المرصد الدولي ، عدد 15 ، مركز الدراسات الدولية – جامعة بغداد ، 2010 ، ص 21.
26. د. أحمد سلمان محمد ، مصدر سبق ذكره ، ص 80 .
27. ثائر البياتي ، مصدر سبق ذكره .
28. مصطفى شفيق علام ، مصدر سبق ذكره ، ص 132 .
29. ناصر حامد ، تجاوز الإقليمية : شبكات المصالح الاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط مجلة السياسة الدولية ، عدد 189 ، 2012 ، ص 86 .
30. www.aljazeera.net. ،وناصر حامد ، مصدر سبق ذكره ، ص ص 86 – 87 .
31. للمزيد من التفاصيل ينظر المصدر نفسه ، ص 87 ، ومصطفى شفيق علام ، مصدر سبق ذكره ، ص ص 131 – 132.
32. www.sham-cafe.net.

***** أثيرت مشكلة حق تقرير المصير للشعب الكردي في اتفاقية سيفر عام 1920 بين تركيا والحلفاء المنتصرين في الحرب العالمية الأولى ، إذ نصت البنود (62 – 63 –64) من الاتفاقية المذكورة على إقامة كيان قومي كردي في جنوب شرق تركيا ، يحصل الشعب الكردي على وفق الاتفاقية بعد خمس سنوات من قيام هذا الكيان على استقلاله بموجب استفتاء تشرف عليه عصبة الأمم ، إلا ان الزعيم التركي (اتاتورك) نجح في إبدال بنود اتفاقية سيفر المذكورة بمعاهدة لوزان 1923 ، التي تجاهلت الحقوق القومية الكردية المنصوصة في اتفاقية سيفر ، نقلاً عن : جليل عمر علي ، مصدر سبق ذكره ، ص 108 .

****** يقطن أكراد تركيا المنطقة الجنوبية الشرقية من البلاد ، والتي يسميها الأتراك اليوم الأناضول الشرقية والجنوبية ، وهي منطقة تعاني من بطئ الحياة الاجتماعية والثقافية ، رغم احتوائها على مصادر طبيعية وموارد مائية ، يبلغ تعداد نفوسهم ما بين (10 – 12) مليون نسمة ، ويتمركزون في 18 ولاية من مجموع 73 ولاية في تركيا ، اهم المدن التقليدية للأكراد هي (دياربكر – وان – هكاري – بدليس ودرسيم وغيرها) / المصدر ، حيدر عادل كاظم : الدور السياسي للمؤسسة العسكرية في تركيا (1980 – 2000) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين ، 2009 ، ص 135.

33. جليل عمر علي ، مصدر سابق ، ص 108

******* أول اتفاق أمني بين العراق وتركيا تم في 5 حزيران عام 1926 ضم كلاً من العراق وتركيا وبريطانيا ، والذي تم بموجبه التأكيد على علاقات حسن الجوار ومسألة الأمن الحدودي وانتقال الأشخاص المسلحين عبر الحدود – للمزيد ينظر في ذلك ، وصال نجيب العزاوي : القضية الكردية في تركيا حتى عام 1993 ، سلسلة دراسات استراتيجية ، العدد (80) ، مركز الدراسات الدولية – جامعة بغداد ، 2005 ، ص 167 .

34. وصال نجيب ورواء زكي : العلاقات الإقليمية لتركيا ، دراسات استراتيجية ، العدد (34) ، مركز الدراسات الدولية – جامعة بغداد ، 2002 ، ص 130 .
35. عباس سعدون رفعت ، مصدر سبق ذكره ، ص 65 .
36. المصدر نفسه ، ص 67 .
37. جاسم يونس الحريري : ازمة حزب العمال الكردستاني وأثرها في العلاقات العراقية – التركية ، مجموعة باحثين ، المرصد الدولي ، العدد الخامس ، مركز الدراسات الدولية – جامعة بغداد ، 2007 ، ص 6 .

38. محمد ياس خضير ، سياسة تركيا حيال العراق بعد عام 2003 (الواقع واتجاهات المستقبل) ، مجلة قضايا سياسية ، العددان (23 – 24) ، كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين ، 2011 ، ص 131.

39. احمد فاضل جاسم : موقف الحكومة العراقية من ازمة حزب العمال الكردستاني التركي (PKK) ، مجموعة باحثين ، المرصد الدولي ، العدد الخامس ، مركز الدراسات الدولية – جامعة بغداد ، 2007 ، ص 12 .

40. للمزيد من التفصيل ، ينظر : ابتسام محمد عبد : موقف حكومة إقليم كردستان من التصعيد التركي ضد حزب العمال الكردستاني ، مجموعة باحثين، المرصد الدولي ، العدد الخامس ، مركز الدراسات الدولية – جامعة بغداد ، 2007 ، ص 14 .

41. جاسم يونس الحريري ، مصدر سبق ذكره ، ص 8 .

42. حسين مصطفى أحمد : المسألة الكردية في العراق (قراءة في المواقف الدولية والإقليمية والعربية) ، مجلة قضايا سياسية ، العددان (21 –22) ، كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين ، 2010 ، ص 100 .

43. علي محمد حسين : الموقف الإقليمي من الأزمة التركية – الكردستانية (إيران وسوريا) ، مجموعة باحثين ، المرصد الدولي ، العدد الخامس ، مركز الدراسات الدولية – جامعة بغداد ، 2007 ، ص 15 .

44. للمزيد من التفاصيل ينظر : جليل عمر علي ، مصدر سبق ذكره ، ص 116 ووصال نجيب العزاوي ، مصدر سبق ذكره ، ص 171 .

45. تذهب الاتهامات التركية إلى وجود ستة معسكرات متحركة لحزب العمال الكردستاني داخل سوريا تستعمل لشن هجمات على المراكز الحدودية للجندرمة التركية / للمزيد من التفصيل ينظر : وصال نجيب ورواء زكي ، العلاقات الإقليمية لتركيا ، مصدر سبق ذكره ، ص ص 140 – 145 وجليل عمر علي ، مصدر سبق ذكره ، ص 117.

46. عباس سعدون رفعت ، مصدر سبق ذكره ، ص 49 – 50.

47. ماجدة علي صالح ، العلاقات العربية التركية ، مصدر سبق ذكره ، ص 304 .

48. عباس سعدون رفعت ، مصدر سابق ، ص 230 .

49. جليل عمر علي ، مصدر سبق ذكره ، ص 121.

50. للمزيد من التفصيل ينظر : حنان فاضل إسماعيل ، مصدر سبق ذكره ، ص ص 122 – 123 .

51. غدير محمد سجاد : الامن المائي العربي والتحديات الاقتصادية والسياسية ، دراسة مستقبلية لحوضي دجلة والفرات ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين، 2002 ، ص 92 – 95.

52. محمد ياس خضير ، سياسة تركيا ... ، مصدر سبق ذكره ، ص 133 .

53. ماجدة علي صالح ، العلاقات العربية التركية ، مصدر سبق ذكره ، ص 307 .

54. حنان فاضل إسماعيل ، مصدر سبق ذكره ، ص 10 – 12 .

55. محمد ياس خضير ، سياسة تركيا ... ، مصدر سابق ، ص 134.

56. عباس سعدون رفعت ، مصدر سبق ذكره ، ص ص 24 – 26 .

57. المصدر نفسه ، ص 28 .

******** ان الدبلوماسية التركية النشطة في منطقة الشرق الأوسط ، يكمن ورائها دافعين متناقضين في النشاط السياسي التركي الجديد في الشرق الأوسط ، أولهما : العثمانية الجديدة التي تشجع التدخل خارج الحدود ، بما ينعكس نفوذاً لتركيا .

ثانيهما : الكمالية ، التي تسعى إلى الغاء خطر أي شعور قومي كردي محتمل على الشعور الوطني التركي وحماية لعلمانية تركيا وهويتها الوطنية / المصدر : ميشال نوفل ، مصدر سبق ذكره ، ص 261 .

58. احمد حسين ، العرب وتركيا (الواقع وتحديات المستقبل) ، منشور على الموقع التالي: www.alukah.net

59. علي جلال معوض ، الارتباك .... ، مصدر سبق ذكره ، ص 61 .

60. بشير عبد الفتاح ، حسابات انقرة (مستجدات السياسية التركية في الشرق الأوسط) ، مجلة السياسة الدولية ، العدد (186) ، 2011 ، ص 122 .

61. للمزيد من التفاصيل حول الموقف التركي من الأزمة السورية ينظر : مجموعة الأزمات الدولية ، مسارات غير مطروحة : التأمل في تبعات الديناميكية السورية ، إحاطة سياسية رقم 31 حول الشرق الأوسط ، دمشق – بروكسل ، 24 تشرين الثاني / نوفمبر 2011 ، ص 1 ، منشور على الموقع : www.crisisgroup.org ، وعمير تسبينار ، من العثمانية إلى الديغولية : الرؤى الإستراتيجية الحاكمة لسياسة تركيا تجاه سوريا ، عرض ايمان عبد الحليم ، مجلة السياسة الدولية ، التحليل الأن ، 9 أكتوبر 2012 ، منشور على الموقع : www.siyassa.org.

62. www.assabeel.net

63. علي جلال معوض ، الارتباك .... ، مصدر سبق ذكره ، ص ص 62 – 63 .

64. احمد حسين ، مصدر سبق ذكره .

65. سامح ساهي جاسم ، الدور التركي في المنطقة العربية بعد عام 2002 ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، 2012 ، ص ص 171 – 172.

66. د. عارف محمد خلف ، الدور التركي الإقليمي ، منشورة على الموقع : www.iasj.net .

67. أحمد حسين ، مصدر سبق ذكره .

68. د. عارف محمد خلف ، مصدر سبق ذكره ، ص ص 26 – 27 .

69. . سامح ساهي جاسم ، مصدر سبق ذكره ، ص 189 .

70. د. عارف محمد خلف ، مصدر سبق ذكره ، ص ص 26 – 27.

71. المصدر نفسه ، ص ص 27 – 29.

72. مركز بلادي للدراسات والأبحاث الإستراتيجية ، العثمانية الجديدة : الدور التركي في المنطقة العربية ، مجلة أبحاث إستراتيجية ، العدد الثالث ص ص 24 – 25 .

73. حسن بكر أحمد ، العلاقات العربية – التركية بين الحاضر والمستقبل ، ط 1 ، دراسات إستراتيجية ، عدد 41 ، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية – أبو ظبي، 2000 ، ص ص 45 – 47.

74. عوني عبد الرحمن وعبد الجبار عبد مصطفى ، العلاقات الخليجية – التركية : معطيات الواقع وآفاق المستقبل ، سلسلة دراسات إستراتيجية ، عدد 43 ، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية – أبو ظبي، 2000 ، ص ص 53 – 54.

75. حسن بكر أحمد ، مصدر سبق ذكره ، ص 42 .